إنعكاسات إنتشار فيروس كورونا على ربحية المنشآت و أثرها على التقارير المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية

ا.د أحمد زكي حسين متولي – أستاذ المراجعة
و نائب رئيس جامعة قناة السويس لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة والمشرف على كلية التجارة

تحاول جميع الدول في الفترة الحالية القضاء على انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) والحد من انعكاساته عن طريق صياغة آليات داخلية وخارجية ووسائل مختلفة للوقاية منها ، وأرى تميز رؤية الدولة المصرية وأداء جميع الوزارات في استخدام كافة الإمكانيات والطاقات المتاحة على جميع المحاور الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والاعلامية لمواجهة المخاطر الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وتخفيف الأعباء عن جميع المواطنين وذلك من خلال تطبيق الدولة لخطة شاملة لمواجهة فيروس كورونا المستجد وذلك من خلال إتخاذ إجراءات متكاملة ومتناسقة سواء في القطاع الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، على سبيل المثال الاهتمام بالفئات الأكثر ضررا وتأجيل سداد الأقساط البنكية وغيرها، كما أن قيام الدولة المصرية بتعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات يدل على رؤية متميزة مرتبطة بالأمن القومي ومحاور الأزمة .

تظهر بعض الأثار الأقتصادية السلبية الأشد ضررا من انتشار فيروس كورونا وهو تقلص حجم العمالة في المنشآت التابعة لأجهزة القطاع الخاص والعام مما يقلل الإنتاجية وبالتالي تأثر ربحية تلك المنشآت سلبيا ومما يقلل من أسعار الأسهم للمنشآت المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، كما ساهمت الإجراءات الأحترازية المتبعة من كافة دول العالم ومنها ظاهرة حظر التجوال والتي بدورها إنعكست على الأبعاد الاقتصادية لمنشآت الأعمال. تحاول الدولة تنفيذ الإجراءات والوسائل الوقائية لتقليل حجم الخسائر المادية والمعنوية على الأطراف المتعددة، حيث تلقى هذه الأزمة

الصحية إلى تأثر القطاعات القومية جميعا (قطاع الأعمال – القطاع الحكومي – القطاع العائلي – قطاع العالم الخارجي – قطاع الأدخار والأستثمار) كما توثر على الموازنة القومية لما تتطلبه الإحتياطيات المالية غير المتوقعة لسد العجز والخسارة في الموقف الأقتصادي وخصوصا في الدول النامية .

وجاءت معايير المحاسبة الدولية واضحة حيث نص المعيار الدولي رقم (١) – عرض القوائم المالية – أنه يجب على الإدارة عمل بيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات ، كما أنه يجب على الإدارة أن تقوم بتقييم قدرة المنشأة على الأستمرار، وتُعد البيانات المالية على هذا الأساس ما لم تكن المنشأة في طور التصفية أو وقف النشاط ، ويجب الإفصاح عن الشكوك حول قدرة المنشأة على الأستمرار حال وجود شكوك أو ظروف جوهرية تفيد ذلك ، فضلا على أنه يجب على الإدارة أيضا أن تأخذ جميع المعلومات المستقبلية ولمدة عام في الأعتبار .
واقترح انه في ضوء المعيار السابق يجب على المنشأة أن تأخذ الأثار المحتملة والانعكاسات المرتبطة ولمدة عام في ضوء انتشار في فيروس كورونا وتقييم المنشأة من حيث الأستمرارية بالأعتماد على قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل على الأقل، وكذلك تحديد مستويات السيولة والربحية وكذلك تحديد مصادر التمويل في الفترة القادمة وطرق السداد وجدولة الديون، ويُعد من الأمور الإيجابية لإنتشار فيروس كورونا ذلك الدعم المالي الذي تقدمه الأجهزة الحكومية للعديد من المنشآت سالفة الذكر.
كما حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (١٠) – الأحداث بعد فترة التقرير – مفهوم تلك الأحداث المرغوب وغير المرغوب فيها التي تحدث عن نهاية فترة التقرير والتاريخ الذي تعتمد فيه القوائم المالية للإصدار حيث انتشر فيروس كورونا بجمهورية مصر العربية في شهر مارس ٢٠٢٠ بعد تاريخ إعداد الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ ، كما جاءت الفقرة (٥ ، ٦) من المعيار بأنه لا يجوز للمنشاة أن تعد قوائمها المالية على أساس الأستمرارية إذا حددت بعد فترة التقرير : تنوي أن تُصفى المنشأة – أو توقف أعمالها – أو ليس لها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، كما تطلب نفس المعيار

ضرورة الأفصاح عن الأحداث التي نشأت بعد فترة التقرير (طبيعة الحدث وتقرير أثره المالي أو بيان انه لا يمكن إجراء هذا التقرير).
وأوكد على ضرورة الإفصاح والتنبؤ والمقارنة بين مستويات الأرباح والتدفقات النقدية والمعلومات المالية المستقبلية كحدث للمنشأة قبل انتشار فيروس كورونا وبعده ويجب على المنشآت الافصاح بالقدر الكافي في حالة توافر تلك المعلومات حيث يتوقف ذلك لكل مشروع على هياكل التمويل وطبيعة الأنشطة والمساعدات والاعانات والتسهيلات من قبل الدولة وخصوصا تسهيلات المنشآت المقترضة وطرق وآليات السداد.

كما أرى ضرورة تحديد الدور المرتقب للمراجع الخارجي في التنبوء بالمعلومات المالية المستقبلية في ظل الأزمات المالية الحتمية لانتشار ظاهرة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) في ظل معايير المراجعة الدولية (معيار المراجع رقم ٣٣٠ بعنوان إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها)

- معيار المراجعة رقم ٥٦٠ بعنوان الأحداث اللاحقة .
- معيار المراجعة رقم ٥٧٠ بعنوان الأستمرارية.
- معيار المراجعة رقم ٥٨٠ بعنوان اقرارات الإدارة.
- معيار المراجعة رقم ٢٤٠٠ إختبار المعلومات المالية المستقبلية.

التوصية :

تحديد دور المراجع الخارجي في اختبار المعلومات المالية المستقبلية المرتبطة بأحداث إنتشار فيروس كورونا بتطويع معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠٠.